

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، داود طيبة .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ١٠٣١/٢٠١٥

طلب وزير العدل بكتابه رقم (٤٨٠٣/١٠/٧) تاريخ ٢٠١٥/٥/١٠
من رئيس النيابة العامة سنداً لأحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات
الجزائية عرض ملف القضية الصلحية الجزائية رقم (٢٠١٣/٣٦٧٧)
المفصولة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ من قبل محكمة جزاء عمان وملف القضية
الاستئنافية رقم (٢٠١٤/١٩٨) المفصولة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ من قبل محكمة
بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية على محكمة التمييز لوجود مخالفة للقانون
في الحكمين المذكورين وقد اكتسب الحكمان الدرجة القطعية ولم يسبق لمحكمتنا التدقيق
فيهما وقد أسس الطلب على ما يلي :

١- أخطأت محكمة صلح جزاء عمان في قرارها بعدم السماح للمشتكى عليه
بتقديم البيانات على أنه سلم الشيك على بياض بإجراء الخبرة الفنية .

٢- أخطأت محكمة الاستئناف باعتبار أن الشيك مكتمل البيانات دون أن تعالج
رفض محكمة صلح جزاء عمان السماح للمشتكى عليه بتقديم بياناته الدفاعية
بأنه سلم الشيك على بياض بإجراء الخبرة الفنية لإثبات أنه لم يتم بتعبئة
الشيك فهو إجراء مخالف للقانون .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المشتكية المدعية بالحق الشخصي شركة المالية أقامت دعوى شيك لا يقابله رصيد قائم ومعد مع ادعاء بالحق الشخصي بقيمة خمسين ألف دينار ضد المشتكى عليه المدعى عليه بالحق الشخصي أمريكي الجنسية .

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيانات أصدرت محكمة صلح جزاء عمان قرارها المطعون فيه رقم (٢٠١٣/٣٦٧٧) تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٣ الذي قضت فيه بإعلان عدم مسؤولية المشتكى عليه عن الجرم المسند إليه .

لم يرتض مساعد النائب العام - عمان - بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً .

وبتاريخ ٥/٥/٢٠١٤ وفي القضية رقم (٢٠١٤/١٩٨) أصدرت محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية قرارها المطعون فيه الذي قضت فيه بفسخ الحكم المستأنف وإدانة المستأنف ضده المشتكى عليه بجنحة إصدار شيك غير قابل للصرف كون الحساب مغلقاً والحكم عليه بالحبس مدة سنة واحدة والرسوم والغرامة مئة دينار والرسوم .

* قدم رئيس النيابة العامة هذا الطعن إلى محكمتنا على مقتضى أحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لعرض الملفين المشار إليهما أعلاه على محكمتنا بناءً على طلب وزير العدل ويطلب نقض الحكمين لوجود مخالفة للقانون في القرارين المذكورين .

وفي ذلك نجد من الرجوع إلى أحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي قدم هذا الطلب بالاستناد إليها أنها لا تجيز التمييز بأمر خطي من وزير العدل إلا للسببين التاليين :

١- إذا كان في الدعوى إجراء مخالف للقانون .

٢- إذا صدر فيها حكم أو قرار مخالف للقانون .

وبناءً على ذلك فإن سبب الطعن يجب أن ينصب على الأمور القانونية بالمعنى المتقدم ذكره ولا يجوز أن ينصب على الأمور الواقعية .

ومن الرجوع إلى أوراق الدعوى وعلى الصفحة الثانية من محضر جلسة ٢٠١٢/٢/١٩ أنه ولدى سؤال المشتكى عليه عن الجرم المسند إليه أنه قد أفاد بما يلي :

(إن الشيك الذي تطلعتني عليه المحكمة يحمل توقيعى إلا أنني لم أقم بتعبئة بيانات الشيك بما في ذلك التاريخ ولم أقم بتفويض أي شخص بتعبئة البيانات ولا أعلم من قام بتعبئة البيانات وأن ذمتي غير مشغولة بقيمة الشيك للمشتكية وإنني اعتبر نفسي غير مذنب) .

مما تقدم يتبين أن المشتكى عليه قد اعترف بتوقيع الشيك موضوع القضية على بياض وطلب من محكمة الصلح السماح له بتقديم بيانات على أنه سلم شيك على بياض بإجراء الخبرة على الشيك وقد رفضت السماح له بذلك مع أنه كان عليها أن تسمح للمشتكى عليه بتقديم البينة الدفاعية بإجراء الخبرة حول الشيك وتكون قد خالفت القانون بحرمان المشتكى عليه من تقديم ما طلب تقديمه من بيانات .

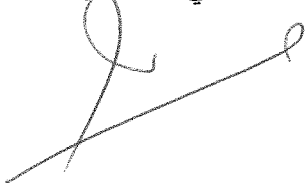
أما ما تضمنه قرار محكمة الاستئناف من أن الشيك المبرز مكتمل البيانات وباكتمالها تقوم جريمة إصدار شيك بدون رصيد دون أن تعالج رفض محكمة صلح جزاء عمان السماح للمشتكى عليه بتقديم بياناته فهو إجراء مخالف للقانون لأن في ذلك حرمان للمشتكى عليه من تقديم بياناته على أنه سلم الشيك على بياض وبما أن تسليم الشيك خالياً من اسم المسحوب عليه وتاريخ إنشاء الشيك وقيمة الشيك يفقده قيمته القانونية كشيك ولا يعتبر في هذه الحالة شيك كما تقضي المادة (٢٢٨) من قانون التجارة وعليه فإن إدانة المشتكى عليه بجرم إصدار شيك بدون رصيد قبل السماح له بتقديم بياناته الدفاعية يكون مخالفاً لأحكام القانون الأمر الذي يبني عليه أن القرارين محل الطعن مخالفين للقانون ومستوجبى النقض لورود سببي الطلب عليهما .

لذلك نقرر قبول الطلب ونقض قرار محكمة صلح جزاء عمان رقم
(٢٠١٣/٣٦٧٧) وقرار محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية رقم
(٢٠١٤/١٩٨) .

وحيث إن النقض قد جاء في صالح المحكوم عليه فهو يأخذ مفعول النقض
العادي وبالتناوب إعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني وفق ما بيناه.

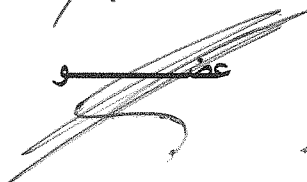
قراراً صدر بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٤/٨/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

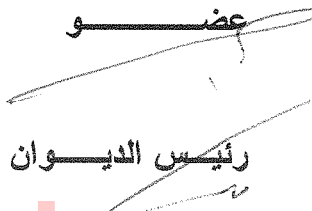


عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق ب.ع



lawpedia.jo